

## من عوارض التركيب في معلقة زهير بن أبي سلمى

أ. فاطمة عمّار غمّوقة

الجامعة الأسمرية الإسلامية

## مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، الهادي الأمين، الذي أنطقنا بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، وسيد الرسل أجمعين، سيدنا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد فدراسة نظام الجملة في نصوصها العربية القديمة والحديثة، هو الأساس الذي قامت عليه دراسة النحو العربي، فبالعودة إلى دراسة النصوص يتضح وجه الصواب فيما أُوثر عن النحاة من قواعد، وتتمكن من دراستها دراسة شاملة، وقد تخرج هذه النصوص على نسقها الأصلي، لدواعٍ مختلفة، وهذه الدراسة الموسومة بـ " من عوارض التركيب في معلقة زهير بن أبي سلمى " تهتم بدراسة عوارض التركيب التي تُخرج الجملة عن تركيبها الأصلي.

سبب اختيار الموضوع:

- الرغبة في تطبيق موضوع عوارض التركيب على قصيدة من الشعر الجاهلي؛ للتعرف على القصيدة وتذوقها وفهم معانيها.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في كونها تجعل الباحث يتعرف على موضوع تركيب الجملة العربية، وما يعرض لها من عوارض تجعلها تخرج عن الأصل، سواء كانت جملة اسمية أو فعلية.
- التعرف على بعض العوارض المتمثلة في (الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والفصل والاعتراض).

- وتكمن أهميتها أيضا في إبراز الجانب الفني للقصيدة الجاهلية.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على عوارض التركيب، واستخداماتها، وتأثيرها في تركيب الجملة العربية.

● عرض لنماذج الجملة العربية في تركيبها الخارج عن الأصل، وبيان ما يعترضه من عوارض، وبيان نوع العارض، وسبب هذا الخروج.

منهجية الدراسة:

قامت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد عوارض التركيب المتمثلة في معلقة زهير بن أبي سلمى، وفق المنهجية الآتية:

- وضع عنوان لكل عارض من هذه العوارض، وبحثه نحويًا.
- ذكر بعض الشواهد من المعلقة التي تمثل هذا العارض.
- تقتصر الدراسة على عارض الحذف والزيادة وعارض التقديم والتأخير والفصل والاعتراض. اقتضت هذه المنهجية تقسيم الدراسة بعد المقدمة إلى تمهيد، ومبحثين، وخاتمة. فالمقدمة: تناولت استهلالاً بالموضوع، وأسباب اختياره، وأهميته، وأهدافه. أما التمهيد: فقد عُني بالتعريف بالشاعر، وبيان تعريف العارض ومعنى التركيب والجملة لغة واصطلاحاً، وتقسيم الجملة، وأركانها عند النحاة.

وأما المبحث الأول: فعُني بدراسة عارض الحذف والزيادة، وجاء في مطلبين، الأول: عارض الحذف، وتناول الحذف في العناصر الإسنادية، في الجملة الاسمية والفعلية، والحذف في العناصر غير الإسنادية، والثاني: عارض الزيادة، الذي تناول زيادة الحروف.

أما المبحث الثاني: فعُني بدراسة عارض التقديم والتأخير، والفصل والاعتراض، وجاء في مطلبين، الأول: عارض التقديم والتأخير، وقد تناول التقديم والتأخير في الجملة الاسمية، والتقديم والتأخير في الجملة الفعلية، وتقديم المتعلق، والثاني: عارض الفصل والاعتراض، وقد تناول الفصل بين كم ومميزها، والاعتراض بين جملة الشرط وجوابها.

والخاتمة: ذكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

تمهيد

أولاً: التعريف بالشاعر زهير بن أبي سلمى:

اسمه ونسبه: هو زهير بن أبي سلمى، أبوه ربيعة بن رياح بن قرط بن الحارث بن مازن، من مزينة بن أذ بن طابخة بن إلياس بن مضر<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر طبقات الشعراء، لابن سلام الجمحي، ص 41، ومعجم الشعراء، لعفيف عبد الرحمن، ص 104، والأغاني، للأصفهاني،

توفي سنة 13 ق هـ، 609 م<sup>(1)</sup>.

كان يقيم مع قبيلته في بلاد غطفان بنجد، وأسرته أسرة شعراء<sup>(2)</sup>، عدّه ابن سلام الجمحي (ت393هـ) من شعراء الطبقة الأولى<sup>(3)</sup>، أحد الثلاثة المقدمين على جميع الشعراء، وأشعر أهل الجاهلية<sup>(4)</sup>، ويُعدّ حكيم الشعراء<sup>(5)</sup>.

سبب نظمه للمعلقة:

نظم معلقته في مدح هرم بن سنان، والحارث بن عوف اللذين سعيًا بالصلح بين عبس وذبيان، وقد حملا دية هرم بن ضمضم في ماهما<sup>(6)</sup>. والمعلقة مؤلفة من خمسة وستين بيتًا، جاءت من البحر الطويل، وحرف رويها الميم.

ثانياً: تعريف العارض:

العارض في اللغة: كل مانع مَنَعَكَ من شغل وغيره، فهو عارض. ويقال: عرض عارض، أي: حال حائل ومنع مانع؛ ومنه يقال: سلكتُ طريق كذا فعرض لي في الطريق عارض، أي: جبل شامخ قطع علي مذهبي<sup>(7)</sup>، وعَرَضَ الشيء يَعْرِضُ واعترض: انتصب ومنع وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها. ويقال: اعتَرَضَ الشيء دون الشيء، أي: حال دونه<sup>(8)</sup>، ويقال: سرت فعرض لي في الطريق عارض، أي: مانع، والعارض: ما اعترض في الأفق فسده من جراد أو نحل، والسحاب يعترض في الأفق<sup>(9)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّطْرًا﴾<sup>(10)</sup>، والجمع "عوارض".

(1) ينظر شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لأبي جعفر النحاس، 107/1.

(2) ينظر معجم الشعراء، لعنيفة عبد الرحمن، ص104.

(3) ينظر طبقات الشعراء، لابن سلام الجمحي، ص41.

(4) ينظر الأغاني، للأصفهاني، 288/10.

(5) ينظر شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لأبي جعفر النحاس، 107/1.

(6) ينظر الأغاني، للأصفهاني، 293/10، وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لأبي جعفر النحاس، 108/1، وينظر شرح القصائد العشر، للتبريزي، ص96، 97، وفتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، لمحمد علي طه الدرة، 271/2، 272.

(7) ينظر لسان العرب، لابن منظور، مادة (عرض)، 178/7، 179.

(8) ينظر مختار الصحاح، للرازي، مادة (عرض)، ص425.

(9) ينظر المعجم الوسيط، قام بإخراجه، إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وآخرون، مادة (عرض)، ص593، 594.

(10) الأحقاف (24).

ومن المعنى اللغوي يمكن تعريف العارض أنه: ما يعرض للجملة من حائل أو مانع يخرجها عن بنائها

الأصلي المتفق عليه لدى النحاة، وهذا الخروج لا يُعد تقويضا لقوانين العربية وقواعدها، وإنما يأتي لأغراض بلاغية يقصدها المتكلم، وقد تعرض ابن جني (ت392هـ) إلى ما يعرض إلى بناء الجملة من حذف وزيادة، وتقديم وتأخير وأدرجه تحت باب "نقض المراتب إذا عرض هناك عارض"<sup>(1)</sup>.  
ثالثا: معنى التركيب:

التركيب في اللغة: مأخوذ من ركب الشيء إذا وضع بعضه فوق بعض، فتركب وتراكب، يقال: تراكب السحاب وتراكم، صار بعضه فوق بعض<sup>(2)</sup>، ويقصد بالتركيب ائتلاف الكلمات، وجمع بعضها إلى بعض، بحيث تكون كلاما مفيداً، لذا عرفه النحاة بأنه ما يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل<sup>(3)</sup>، وقد جاء هذا في قول أبي علي الفارسي (ت377هـ): في باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة- الاسم والفعل والحرف- كان كلاماً<sup>(4)</sup>. وذكر عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) هذه الألفاظ الثلاثة- أن مقصدهم بالائتلاف أنه الإفادة<sup>(5)</sup>. فتنوعت أقوال النحاة في التركيب فذكر الزمخشري (ت538هـ) أن المركب ما تكون من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى. والتركيب عند ابن يعيش (ت642هـ) نوعان: تركيب إفرادي وتركيب إسنادي، وهو المقصود هنا، وحدّه: "أن تتركب كلمة مع كلمة تنسب إحداها إلى الأخرى..."<sup>(6)</sup>.

رابعا: معنى الجملة:

الجملة في اللغة: واحدة الجمل، والجمل جماعة من الناس، وجماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة<sup>(7)</sup>. ومنه أخذ النحاة (الجملة) وهي "المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى"<sup>(8)</sup>.

(1) الخصاص، لابن جني، 360/1.

(2) ينظر لسان العرب، لابن منظور، مادة (ركب)، 432/1.

(3) ينظر النحو الوافي، لعباس حسن، 16 15 /1.

(4) ينظر المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، ص 104.

(5) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، 93/1.

(6) شرح المفصل، لابن يعيش، 72/1.

(7) ينظر لسان العرب، لابن منظور، مادة (جمل)، 128 123/1.

(8) شرح المفصل، لابن يعيش، 72/1.

وقد تعددت مذاهب النحاة في تعريفهم للجملّة، ومن خلال تتبع آرائهم لمفهوم الجملّة وُجد أنهم قد انقسموا في ذلك إلى فريقين:

- فريقٌ يرى أن الكلام والجملّة مترادفان: وهو رأي سيويوه (ت180هـ)، فقد تحدّث عن

#### مصطلح الجملّة

عند كلامه عن المسند والمسند إليه<sup>(1)</sup>، غير أنه لم يستخدم المصطلح كما تناوله من جاء بعده من النحاة. ويُعدّ الفراء (ت207هـ) أوّل من استخدم مصطلح الجملّة<sup>(2)</sup> في كتابه معاني القرآن<sup>(3)</sup>، واستعمل المبرد (ت285هـ) المصطلح في قوله: "وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب"<sup>(4)</sup>.

ويقول ابن جنّي (ت392هـ) في تعريفه للكلام: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل"<sup>(5)</sup>، وقال أيضا: "وأما الجملّة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه"<sup>(6)</sup>. ووافقهم الرّمحشيري (ت538هـ)<sup>(7)</sup> في ذلك مستخدماً لفظ ابن جنّي (ت392هـ)،

وتبعه ابن يعيش (ت642هـ) في ذلك<sup>(8)</sup>، ووافقهم في هذا الرأي بعض من المحدثين<sup>(9)</sup>.

- فريق آخر يرى أن الكلام والجملّة غير مترادفين: من أشهر القائلين به الرّضيّ

(ت686هـ)، فقد فرّق

بينهما على اعتبار أن الكلام ما أفاد معنى تاماً، بخلاف الجملّة، فإنها قد تفيد وقد لا تفيد<sup>(1)</sup>، ويُعدّ ابن هشام (ت761هـ) من أكثر النحاة تفرّيقاً بين المصطلحين، فقد نفى الترادف

(1) الكتاب، لسيويوه، 23/1.

(2) يرى مُجدّ حماسة أن المبرد هو أوّل من استعمل مصطلح الجملّة بمفهومه الاصطلاحي، في كتابه المقتضب. ينظر بناء الجملّة العربية، لمحمد حماسة، ص23.

(3) معاني القرآن، للفراء، 195/2.

(4) المقتضب، للمبرد، 55/1.

(5) الخصائص، لابن جنّي، 54/1.

(6) اللمع في العربية، لابن جنّي، ص73.

(7) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش، 72/1.

(8) المصدر نفسه، 72/1، 73، 74، 75.

(9) ينظر الجملّة الوصفية في النحو العربي، لشعبان صلاح، ص19، ونظرات في الجملّة العربية، لكرّم حسين الخالدي، ص16، والجملّة الوصفية في النحو العربي، لليث أسعد عبد الحميد، ص14، والنحو الواثي، لعباس حسن، 15، 16.

بينهما، فالكلام عنده أخصّ من الجملة<sup>(2)</sup>. وهو أيضاً رأى الجرجاني (ت816هـ)<sup>(3)</sup>، والسيوطي (ت511هـ)<sup>(4)</sup>، وغيرهم.

وقد حدّثها إبراهيم أنيس بقوله: "إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام، يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء ركّب هذا القدر من كلمة واحدة، أو أكثر"<sup>(5)</sup>.  
أركان الجملة:

لا خلاف بين أصحاب الاتجاهين السابقين في أن الجملة تقوم على الإسناد الأصلي، وطرفاه مسند ومسند إليه، وهذان الجزآن قد يكونان: اسمين، أو اسماً وفعلاً.

وقد توسع النحاة القدامى في بيان صور هذا التأليف، فذهب بعضهم إلى أنه يتألف من ست صور<sup>(6)</sup>. وأما ماعدا المسند والمسند إليه فهو الفضلة كالمفاعيل، والحال، والتمييز، والتوابع، وعندهم أن المضاف إليه بين الفضلة والعمدة<sup>(7)</sup>.

تقسيم الجملة عند النحاة:

شاع تقسيم الجملة عند النحاة القدامى إلى نوعين رئيسيين: هما الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، انطلاقاً من فكرة الإسناد، ومعيار ذلك يعود إلى موضع المسند في الجملة، ونوع المكون الذي تشغله، هذا ما فهم من تعريفاتهم لمفهوم الجملة، إلا أن أبا علي الفارسي (ت377هـ) يرى أن الجمل أربعة أنواع: اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية<sup>(8)</sup>. وتابعه في ذلك الزمخشري (ت538هـ)<sup>(9)</sup>، وبيّن ابن يعيش (ت642هـ) أن الجملة في الحقيقة ضربان: فعلية، واسمية؛ لأن الشرطية في الحقيقة مركبة من جملتين فعليتين<sup>(10)</sup>.

(1) ينظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، 22/1، 23.

(2) ينظر شرح قواعد الإعراب، لابن هشام، لخالد الأزهرى، ص16، 17.

(3) ينظر التعريفات، للجرجاني، ص83.

(4) ينظر مع الهوامع، للسيوطي، 36/1، 37.

(5) من أسرار اللغة العربية، لإبراهيم أنيس، ص276، 277.

(6) ينظر شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، 76/1، 77.

(7) ينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها، لفاضل السامرائي، ص13، 14.

(8) ينظر الإيضاح، لأبي علي الفارسي، ص92.

(9) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش، 229/1.

(10) المصدر نفسه.

أما ابن هشام (ت761هـ) فقد قسّمها ثلاثة أقسام: اسمية، وفعلية، وظرفية، معتمداً في ذلك على الأساس الشكلي، ويرى أن الجملة الشرطية هي من قبيل الجملة الفعلية<sup>(1)</sup>. لكن هناك من اعترض عليه في الجملة الظرفية؛ لأنها يمكن أن تدرج تحت الجملة الفعلية عن طريق التقدير<sup>(2)</sup>. وفي مجال الحديث عن تقسيمات المحدثين للجملة، وُجد أن بعضهم يقرّ التقسيم الثنائي للجملة، منهم: تمام حستان الذي يُقرّ التقسيم الثنائي للجملة عند النحاة القدامى بالنظر إلى العلاقة الإسنادية ويّنه بقوله: "الجملة عند النحاة ركنان: المسند والمسند إليه، فأما الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه، والخبر مسند، وأما الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه والفعل مسند، وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به"<sup>(3)</sup>.

وتمجّد حماسة صنف الجملة من حيث اسميتها وفعاليتها إلى جملة اسمية وفعلية، ومعياره في ذلك هو موضع المسند في الجملة، ونوع الكلمة التي تقوم به<sup>(4)</sup>، فهو يتفق مع النحاة في تسميتهم الجملة الاسمية والجملة الفعلية؛ لأنها تسمية قائمة على مراعاة الشكل، أو المبنى الصرفي للكلمة المصدرية<sup>(5)</sup>. وكان لمهدي المخزومي مآخذ على الأساس اللفظي في التقسيم الثنائي للجملة<sup>(6)</sup>، ويبدو أنه يوافق ابن هشام (ت761هـ) في تقسيمه للجملة، لكنه يخالفه في الجملة التي يكون خبرها فعلاً، فهي في نظر ابن هشام (761هـ) اسمية<sup>(7)</sup>، وفي رأي المخزومي فعلية<sup>(8)</sup>.

وبعد تتبع آراء العلماء المتعلقة بمفهوم الجملة، يظهر أن الجملة تقوم على فكرة الإسناد، أن طرفيه: مسند، ومسند إليه، وأنه قد شاع تقسيمها إلى اسمية وفعلية، انطلاقاً من هذه الفكرة، إلا أن معيار ذلك يعود إلى موضع المسند في الجملة، من حيث تقديمه وتأخيرها.

(1) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 803/2.

(2) ينظر تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، ص116.

(3) الأصول دراسة أيبستولوجية للفكر اللغوي عند العرب، لتمام حستان، ص130.

(4) ينظر بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة، ص38.

(5) ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، لمحمد حماسة، ص30.

(6) ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق، لمهدي المخزومي، ص85، 86.

(7) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 810/2.

(8) المصدر نفسه، ص86، 87.

فلمجلة ترتيب خاص بحسب نوعها، لكن قد تحصل لها عوارض تدعو إلى تغيير هذا الترتيب من تقديم المسند على المسند إليه وتأخير، أو حذف أحد طرفي الإسناد، أو الفصل بينهما، وذلك لأغراض مختلفة قد يكون لحكم نحوي يقتضي ذلك، أو لغرض بلاغي، فيكون لهذه الأغراض قيم دلالية. وهذا ما سيتناوله البحث.

#### المبحث الأول: عارض الحذف والزيادة

الأصل في الكلام الذكر ولا يحذف إلا بدليل يقتضيه المعنى، أو الصناعة النحوية، كأن نجد خبراً دون مبتدأ، أو بالعكس، أو معمولاً بدون عامل، والحذف نقيض الزيادة، وهو من أكثر الموضوعات تناسباً مع طبيعة اللغة العربية التي تميل إلى الإيجاز والاختصار، وكلاهما ظاهرة لسانية عامة.

#### المطلب الأول: عارض الحذف

الحذف لغة: القطع والإسقاط، وحذف الشيء إسقاطه، يقال: حذفتُ من شعري ومن ذنب الدابة، أي أخذت، وحذفتُ رأسه بالسيف إذا ضربته فقطعت منه قطعة<sup>(1)</sup>. وفي الاصطلاح: إسقاط الشيء في اللفظ والمعنى للدليل يدل عليه<sup>(2)</sup>، أو هو إسقاط جزء الكلام أو كله للدليل<sup>(3)</sup>.

"الحذف ظاهرة عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتماداً على القرائن المصاحبة حالية كانت أم عقلية أم لفظية، كما قد يعترض الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة فيسقط منها مقطع أو أكثر..."<sup>(4)</sup>. يقول سيبويه (ت180هـ): "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً... فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك، "لم يك ولا أدر، وأشبهه ذلك"<sup>(5)</sup>. فحديث سيبويه (ت180هـ) هذا فيه إشارة واضحة على وجود الحذف في اللغة.

(1) ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، مادة (حذف)، 38/4.

(2) ينظر الكليات، لأبي بقاء الكفوي، ص384، 385.

(3) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، 102/3.

(4) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، لطف سليمان حمودة، ص4.

(5) الكتاب، لسبويه، 24/1، 25.

أما ابن جنى (ت392هـ) فقد أشار إلى أن كل تقدير محذوف يقتضيه المعنى، ولا تعارضه قوانين النحو هو الأصل وذلك بقوله: "المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم المفلوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه"<sup>(1)</sup>.

ومن المصطلحات المرادفة للحذف: الإضمار،<sup>(2)</sup> والإسقاط أو السقوط،<sup>(3)</sup> والطرح،<sup>(4)</sup> والترك،<sup>(5)</sup>

والنزع،<sup>(6)</sup> والفقد،<sup>(7)</sup> والوقوع والذهاب،<sup>(8)</sup> والإلقاء، والكف، والخلع<sup>(9)</sup>.

أولاً: الحذف في العناصر الإسنادية

● الحذف في الجملة الاسمية:

مما ورد حذفه من العناصر الإسنادية في المعلقة المبتدأ، والخبر، واسم لا الحجازية، وخبر لا النافية للجنس، وذلك لتحقيق أغراض مختلفة.

❖ حذف المبتدأ: حذف المسند إليه جائز عند النحاة إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي،

يقول ابن يعيش

(ت642هـ): "اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالاتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ، جاز ألا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً.... فمما حذف فيه المبتدأ قول المستهل: "الهلال والله"، أي: هذا الهلال والله"<sup>(10)</sup>.

(1) الخصائص، لابن جنى، 284/1.

(2) ينظر الكتاب، لسبويه، 273/1، 274، 160/2، 161، ومعاني القرآن، للفراء، 271، 260/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، 214/1.

(3) ينظر الكتاب، لسبويه، 400/2، ومعاني القرآن، للفراء، 19/1، 78، والأصول في النحو، لابن السراج، 48/1.

(4) ينظر الكتاب، لسبويه، 259/2، 262، وحروف المعاني، للزجاجي، ص8، والمحتسب، لابن جنى، 229/2.

(5) ينظر معاني القرآن، للزجاج، 224/1.

(6) ينظر الأصول في النحو، لابن السراج، 273/2.

(7) ينظر إعراب القراءات السبع، لابن خالويه، 91/2.

(8) ينظر: الكتاب، لسبويه، 276/2.

(9) ينظر الكتاب، لسبويه، 93/1، 184، ومعاني القرآن، للفراء، 127/3، 211، 467.

(10) شرح المفصل، لابن يعيش، 239/1.

وحُذِفَ المسند إليه في المعلقة في قوله:

دِيَارٌ لَهَا بِالرَّقْمَتَيْنِ كَأَنَّهَا مَرَجُعٌ وَشَمٌّ فِي نَوَاشِرِ مِعْصَمٍ<sup>(1)</sup>

فـ "ديار" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي ديار<sup>(2)</sup>، وحذف هنا تعظيماً لهذا المكان وتوقيراً له، له، كما أضفى الحذف على الدلالة نوعاً من التشويق لوقوعه في صدر البيت، مما يتيح للشاعر بناء الأفكار والمعاني عليه.

وحُذِفَ المسند إليه إيجازاً، لوجود القرينة، وهي حاجة المسند إلى المسند إليه، فهي قرينة صياغة؛ لأن الصياغة والتركيب يستوجب استدعاء أحدهما للآخر؛ لأنهما عمدتا الجملة الاسمية.

❖ حذف اسم "لا" الحجازية العاملة عمل ليس: ورد حذفه في المعلقة في قوله:

كِرَامٌ فَلَا دُوَّ الصَّغْنِ يُدْرِكُ تَبْلَهُ وَلَا الْجَارِمُ الْجَانِي عَلَيْهِمْ بِمُسْلِمٍ<sup>(3)</sup>

فـ "لا" في قوله: "ولا الجارم"، لا الحجازية العاملة عمل ليس، والجارم صفة لموصوف محذوف وقع اسم لا، وخبرها "بمسلم"<sup>(4)</sup>، وتقديره: هو الجارم، وإنما حذفه الشاعر؛ لأن الصفة هي محط الفائدة، فأراد الدخول فيها مباشرة دون ذكر الموصوف. فوصفهم بأنهم قوم كرام لا يدرك ذو التأثير تأثيره عندهم، ولا يقدر على الانتقام منهم من ظلموه

وجنى عليهم من فتيانهم وحلفائهم وجيرانهم، ومن أجرم واحتتمى بهم غير مخذول ولا مسلم لمن اعتدى عليهم<sup>(5)</sup>.

❖ حذف الخبر: من مواضع وجوب حذف الخبر إذا كان المبتدأ نصّاً صريحاً في القسم، نحو

قوله تعالى:

﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾<sup>(6)</sup>، فلفظ "عمر" مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً،

تقديره: قسمي<sup>(7)</sup>.

وحُذِفَ المسند في المعلقة وجوباً، في قوله:

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 102.

(2) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 275/2.

(3) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 110.

(4) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 323/2.

(5) ينظر شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لأبي جعفر النحاس، ص 126.

(6) الحجر (72).

(7) ينظر شرح ابن عقيل، لابن عقيل، 117/1، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة، ص 216.

لَعَمْرِي لِنَعَمَ الْحَيِّ جَزَّ عَلَيْهِمْ      بما لا يُؤَاتِيهِمْ حُصَيْنٌ بِنُ ضَمِّمٍ<sup>(1)</sup>

لَعَمْرُكَ مَا جَزَّتْ عَلَيْهِمْ رَمَاحُهُمْ      دَمَ ابْنِ كَهْمِكٍ أَوْ قَتِيلِ الْمَثَلَمِ<sup>(2)</sup>

اللام في قوله "العمرى، ولعمرك"، لام الابتداء، وعمرى مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا، تقديره: قسمي<sup>(3)</sup>، والقسم فيه نوع من التأكيد، فأراد الشاعر أن يؤكد كلامه في سياق مدحه للسيدين، فأقسم فأقسم في البيت الأول بحياته أن القبيلة التي جنى عليها حصين بن ضمضم، لا توافقهم ولا تناسبهم، وهو يريد السيدين اللذين أصفاهما مدحه، وهما هرم والحارثة، وحصين مثلهما، أي: إنهم جميعا من حي واحد<sup>(4)</sup>، وفي البيت الثاني أقسم بحياتهم أن رماحهم لم تقتل أحداً من هؤلاء الذين يروئهم، وإنما يغرمون يغرمون الديات عنهم تبرعاً وطلباً للصالح<sup>(5)</sup>.

❖ حذف خبر لا النافية للجنس: كثر حذف خبر لا النافية للجنس حتى قيل: إنه لا يذكر<sup>(6)</sup>، نحو قوله -عَلَيْهِ السَّلَامُ-: "لا ضرر ولا ضرار"<sup>(7)</sup>، وكثر حذفه لأنه كون عام مطلق. وحذف خبر لا النافية للجنس في قوله:

سَمِئْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشُ      ثَمَانِينَ عَاماً لَا أَبَا لَكَ يَسَامُ<sup>(8)</sup>

على أحد الأوجه في إعراب قوله "لا أبا لك"، "لك" الجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ"أبا"، والخبر محذوف، تقديره: لا أبا لك موجود<sup>(9)</sup>. أي: أن من عمّر طويلاً ملّ الكبر وسئم الحياة، وهذا موجود لا محالة.

● الحذف في الجملة الفعلية:

- (1) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص108.
- (2) المصدر نفسه. ص109.
- (3) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 2/326، 334.
- (4) ينظر شرح القصائد العشر، للتبريزي، ص110.
- (5) ينظر شرح المعلقات السبع، للزوزني، ص119.
- (6) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 2/1299.
- (7) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره، 2/784، رقم الحديث (2340).
- (8) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص110.
- (9) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 2/350.

❖ حذف الفعل: يرد حذف الفعل في بعض المواضع حيث يكون حذفه جائزا لا واجبا، بمعنى أن الجملة تبقى صحيحة نحويا إذا ظهر الفعل المقدّر، إذا دلت عليه قرينة لفظية أو حالية، ومن هذه المواضع حذف الفعل "ذكر"<sup>(1)</sup>، نحو قول الشاعر:

ديار مية إذا مئى مُساعِفَةٌ ولا يرى مثلها عُجْمٌ ولا عَرَبٌ<sup>(2)</sup>

على نصب "ديار" والتقدير: اذكر ديار مية.

وحذف المسند في هذا الموضع في المعلقة في قوله:

لِحَيِّ جِلَالٍ يَعِصُمُ النَّاسَ أَمْهُمْ إِذَا طَرَقَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمٍ<sup>(3)</sup>

فقوله "لحَيِّ" جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف<sup>(4)</sup>، تقديره: يعقلان<sup>(5)</sup>، أو أذكر هذا لحَيِّ<sup>(6)</sup>، لحَيِّ<sup>(6)</sup>، وإنما حذف الفعل للاختصار، وفيه نوع من الإيجاز في القول.

● وحذف الفعل في باب الاشتغال واجب؛ لأنه لا يجمع بين المفسّر والمفسّر، ويكون الفعل المضمر موافقا لذلك المظهر لفظاً أو معنى، نحو: زيدا ضربته، وزيدا مررت به، أي: ضربت زيدا ضربته، وتجاوزت زيدا<sup>(7)</sup>. والجمهور على أن الناصب فعل محذوف وجوبا يفسره المذكور<sup>(8)</sup>.

وحذف في هذا الموضع في المعلقة، في قوله:

فكُلًّا أَرَاهُمْ أَصْبَحُوا يَعْقِلُونَهُ صَحِيحَاتٍ أَلْفَ بَعْدَ أَلْفٍ مُصْتَمٍ<sup>(9)</sup>

فقوله "كُلًّا" منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره المذكور بعده<sup>(10)</sup>، أي أرى كلاً.

● وحذف العامل في المفعول المطلق جائز للدلالة عليه، نحو قولك: "سير زيد" لمن قال: "أي سير سرت"<sup>(11)</sup>، وجاء هذا الحذف في قوله:

(1) ينظر الكتاب، لسبويه، 280/1، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة، ص 260، 261، 262.

(2) البيت لذي الرمة في ديوانه. ينظر ديوان شعر ذي الرمة، لزهير فتح الله، ص 60. ورويت (مساعفة) تساعفنا.

(3) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 109.

(4) وجاز تعلقه بقوله (سعى ساعيا) في البيت رقم (17).

(5) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 321/2.

(6) ينظر شرح المعلقات السبع، للزوزني، ص 115.

(7) ينظر شرح التسهيل، لابن مالك، 68/2، وشرح ابن عقيل، لابن عقيل، 58/2، وجمع الهوامع، للسيوطي، 158/5.

(8) والكوفيون على أنه منصوب بالفعل بعده. ينظر شرح ابن عقيل، لابن عقيل، 58/2.

(9) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 109.

(10) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 336./2.

(11) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش، 313/1، وشرح ابن عقيل، لابن عقيل، 79/2.

رَأَيْتُ الْمَنَائَا حَبَطَ عَشْوَاءَ مَنْ نُصِبَتْ تُمْتُهُ وَمَنْ نُحْطَى يُعَمَّرَ فِيهِمْ<sup>(1)</sup>

فقوله "حبط" مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: تحبط حبطاً<sup>(2)</sup>. فحذف العامل هنا للدلالة للدلالة عليه.

❖ حذف الفاعل: ذكر ابن هشام(ت761هـ) عند إجماله لشروط الحذف ألا يكون المحذوف كالجزء، فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه؛ لأن كلا منها كالجزء من الفعل، ولا مشبه الجزء كاسم كان<sup>(3)</sup>، هذا إذا كان العامل الفعل. أما إذا كان العامل مصدراً وأضيف إلى المفعول فجاز حذف الفاعل<sup>(4)</sup>، عند جمهور النحاة<sup>(5)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾<sup>(6)</sup>، أي: دعائه دعائه الخير، وعند الكوفية يكون العامل مضمراً لا محذوفاً<sup>(7)</sup>. وذهب الكسائي (ت189هـ) إلى جواز حذف الفاعل وحده دون عامله لدلالة المعنى عليه<sup>(8)</sup>.

وجاء حذف الفاعل في المعلقة في قوله:

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي عَدِ عَمِي<sup>(9)</sup>

الجار والمجرور في قوله "عن علم ما" متعلقان بعيم بعده، وعلم مضاف، وما اسم موصول مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، والفاعل محذوف<sup>(10)</sup>. بين الشاعر أنه قد يحيط علمه بما مضى، وما حضر، ولكنه عمي عن الإحاطة بما هو منتظر ومتوقع، فهو في علم الغيب.

ثانياً: الحذف في العناصر غير الإسنادية

المقصود بالعناصر غير الإسنادية ما ليس ركناً في الجملة، وتعرف بالفضلات، أو مكملات الجملة.

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص110.

(2) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 2/352.

(3) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 2/1251.

(4) ينظر همع الهوامع، للسيوطي، 5/73، 74.

(5) ينظر التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، 6/218.

(6) فصلت (49).

(7) ينظر همع الهوامع، للسيوطي، 5/74.

(8) ينظر الرد على النحاة، لابن مضاء، ص30، 31، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 1/617، والتذليل والتكميل، لأبي حيان، 6/217.

(9) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص110.

(10) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 2/356.

❖ حذف المفعول به: يحذف المفعول به في اللغة كثيراً؛ لذا نجد كثيراً من النحاة أجاز حذفه مطلقاً إذا

دل عليه دليل؛ لأنه فضلة، وليس ركنًا أساسيًا من أركان الجملة، إلا أن له دوراً مهماً في تمام المعنى<sup>(1)</sup>.

ومن ورود حذفه في المعلقة قوله:

فَلَا تُكْتَمَنَّ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ لِيَحْقَى وَمَهْمَا يُكْتَمِ اللَّهُ يَعْلَمُ<sup>(2)</sup>

فـ "يعلم" فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو عائد على الله، والمفعول به محذوف<sup>(3)</sup>، فسبحانه وتعالى عالم بكل ما تضمرونه في نفوسكم من غدر أو نقض للعهد، فالله عالم بالخفايا والسرائر.

وقد ورد حذف المفعولين للدلالة عليهما في قوله:

سَأَلْنَا فَأُعْطِيتُمْ وَعُدْنَا فَعُدُّمُو وَمَنْ أَكْثَرَ النَّسَالِ يَوْمًا سَيُحْرَمُ<sup>(4)</sup>

حذف مفعولا "سألنا" و"أعطيتم"؛ لدلالة الكلام عليهما<sup>(5)</sup>؛ وإنما حذف؛ لتذهب نفس السامع في تقديرهما كل مذهب، أي: سألناكم العطاء والإحسان، أو سألناكم رفقكم ومعروفكم، أو أي شيء، ومهما سألناكم أعطيتم وجدتم بما سألناكم، وفي هذا الحذف إيجاز، يصحبه اتساع في المعنى.

وحذف لوقوعه عائد صلة الموصول، حيث يكثر حذف الضمير العائد على الاسم الموصول الواقع مفعولا به في جملة الصلة<sup>(6)</sup>، منه قوله تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾<sup>(7)</sup>، أي: بعثه. ومن حذفه في المعلقة قوله:

وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وما هوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ<sup>(8)</sup>

(1) ينظر شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 90/1، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص223، وما بعدها.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعل حسن فاعور، ص107.

(3) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 312/2.

(4) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعل حسن فاعور، ص112.

(5) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 362/2.

(6) ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة، ص228.

(7) الفرقان (41).

(8) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعل حسن فاعور، ص107.

ف "إلا ما علمتم" تقديره: إلا التي علمتموها<sup>(1)</sup>، وحذف العائد هنا للارتباط بين الاسم الموصول وصلته، والحذف أسهم في إنتاج معنى، فالحرب ليست إلا ما عرفتموها وجربتموها وذقتم مرارتها.

وحذف أيضا لوقوعه رابط الخبر، قد أجاز النحاة حذف الضمير الذي يربط جملة الخبر بالمتبداً إذا كان منصوباً<sup>(2)</sup>، منه قوله الشاعر:

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَيْتُهَا فَتَوَّبْتُ لِبَسْتِ وَتَوَّبْتُ أَجْرًا<sup>(3)</sup>

والتقدير: لبسته، أجره.

وحذف في المعلقة في قوله:

وَكَاثُرٌ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مَعْجَبٌ زِيَادَتَهُ، أَوْ نَقَصَهُ فِي التَّكَلُّمِ<sup>(4)</sup>

مفعول "ترى" محذوف، تقديره: تراه<sup>(5)</sup>، وإنما حذف لوجود الدليل عليه، حيث سلط المعنى على المفعول الثاني؛ لأنه محط الفائدة هنا، فبين أنه كم من صامت يعجبك فتستحسنه، وإنما يزيد ما استحسنته أو ينقص عند تكلمه، وقد أسهم الحذف في استقامة الوزن.

❖ حذف الموصوف: يكثر في اللغة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وهو كثير في

الشعر<sup>(6)</sup>، ومنه قول الشاعر:

وَمَا سَعَادَ عَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَعَنَّ غَضِيضِ الطَّرْفِ مَكْحُولًا<sup>(7)</sup>

فقوله: "أعَنَّ" صفة لموصوف محذوف تقديره: ظني.

وقد جاء حذفه في المعلقة في مواضع عدة، منها قوله:

جَرِيٍّ مَتَى يُظْلَمُ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيحًا وَإِلَّا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يُظْلَمُ<sup>(8)</sup>

(1) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 314/2.

(2) ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة، ص 230.

(3) البيت لأمرئ القيس، على رواية الرفع. ينظر ديوان امرئ القيس، لمحمد أبو الفضل إبراهيم، ص 159.

(4) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 111.

(5) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 358/2.

(6) ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة، ص 241.

(7) البيت لكعب بن زهير. ينظر ديوان كعب بن زهير، لعلي فاعور، ص 60.

(8) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 109.

ف "سريعاً" صفة لمفعول مطلق محذوف، تقديره: يعاقب عقاباً سريعاً<sup>(1)</sup>، وإنما حذفه؛ لأن الصفة هي محط الفائدة، فغايبته إبراز هذه الصفة ليلفت النظر إليها، حيث وصف الجيش بالشجاعة، ومتى ظلم عاقب الظالم بظلمه عقاباً سريعاً، وإن لم يظلمه أحد ظلم الناس؛ إظهاراً لقوته، كما أن في عدم إطالة الجملة دلالة على عدم إطالة العقاب.  
ومنها قوله:

ظَهَرَ مِنَ السُّوبَانِ ثُمَّ جَزَعَنَّهُ عَلَى كُلِّ قَيْنِي قَشِيبٍ وَمُقَامٍ<sup>(2)</sup>

ف "على كل قيني" جار ومجرور متعلقان بالفعل جزعنه<sup>(3)</sup>، و"كل" مضاف، والمضاف إليه محذوف، وقيني صفة للموصوف المحذوف، وقشيب صفة ثانية للموصوف المحذوف. وإنما حذفه الشاعر؛ لإبراز هذه الصفات ليلفت إليها نظر القارئ؛ لأنه يصف رحلة سير النسوة، والهوادج اللاتي كن يركبهنها، فاستغنى عن الموصوف، وفي هذا الحذف إيجاز.  
وقوله:

وَوَرَّكْنَ فِي السُّوبَانِ يُعْلُونَ مَتْنَهُ عَلَيْهِنَّ دُلُّ النَّاعِمِ الْمَتْنَعِمِ<sup>(4)</sup>

يتابع وصفه لرحلتهم فيقول: وقد مرّ هؤلاء النسوة في وادي السوبان، وعليهن دلال الإنسان الطيب عيشه الذي يتكلف ذلك<sup>(5)</sup>، فحذف الموصوف وجاء بالصفة "الناعم"، و"المتنعم"، وإنما حذف الشاعر المضاف إليه - الموصوف - ليسلط انتباه القارئ على هذه الصفات، وهذا دلالة على الإيجاز أيضاً.

ويكثر هذا النوع من الإيجاز في الوصف، والسبب في ذلك أن الشاعر يحاول البعد عن التكرار الذي يصيب القارئ بالملل؛ لأنه يتحدث في وصفه عن شيء واحد في عدة أبيات، فيرى الدخول في الصفة مباشرة دون التعرض للموصوف.

(1) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 2/333.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص104.

(3) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 2/288.

(4) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص104.

(5) ينظر شرح المعلقات السبع، لبدر الدين حاضري، ص97.

❖ حذف المضاف: يحذف المضاف في اللغة كثيراً، إذا وجدت قرينة تدل عليه<sup>(1)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(2)</sup>، أي: أهل القرية.

وقد رد حذفه في المعلقة في قوله:

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج المثلث<sup>(3)</sup>

فقوله "أمن أم أوفى" الكلام على حذف مضاف، تقديره: أمن دمن أم أوفى<sup>(4)</sup>، وحذف لدلالة السياق عليه، ولإثارة انتباه السامع، ففي ذكره تطويلاً ربما لا يلفت انتباه السامع؛ لذلك أثر الحذف؛ ليسلط الضوء على المضاف إليه، وفيه اتساع في المعنى، ونوع من الإيجاز والاختصار.

❖ حذف الحروف:

● إضمار "أن": ذكر النحاة من مواضع إضمار "أن" جوازا، بعد لام التعليل، نحو قولك: جئت لتحسن<sup>(5)</sup>.

ورد إضمارها في هذا الموضع في المعلقة، في قوله:

فَلَا تَكْتُمَنَّ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ لِيُحْفَى وَمَهْمَا يَكْتُمُ اللَّهُ يُعْلَمُ<sup>(6)</sup>

قوله: "ليحفي" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل<sup>(7)</sup>، وإنما أضمرها الشاعر ليناسب معنى الفعل "يخفي"، فمهما أضمرتم من غدر أو نقض للعهد علمه الله.

● حذف حرف النداء (الياء): أجاز النحاة حذف حرف النداء<sup>(8)</sup> سواء أكان المنادى مفرداً أم جارياً مجراه أم مضافاً<sup>(9)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(10)</sup>، أي: يا يوسف. يوسف.

(1) ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة، ص 233.

(2) يوسف (82).

(3) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 102.

(4) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 2/273.

(5) ينظر شرح التسهيل، لابن مالك، 3/370، وشرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، 4/169.

(6) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 107.

(7) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 2/312.

(8) إلا في ثمان مسائل. ينظر شرح المفصل، لابن يعييش، 1/361، وشرح التسهيل، لابن مالك، 3/243، وشرح ابن عقيل،

لابن عقيل، 3/116، وشرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، 3/538-541.

(9) المصادر نفسها.

(10) يوسف (29).

وحذف حرف النداء الياء في المعلقة في قوله:

فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا أَلَا انْعَمَ صَبَاحاً أَيُّهَا الرَّبِيعُ واسلم<sup>(1)</sup>

قوله: "أيها الربيع" منادى نكرة مقصودة حذف منه حرف النداء، وتقديره: يا أيها الربيع<sup>(2)</sup>.  
فالشاعر لما عرف ديار أم أوفى معرفة خالية من الظن والتخمين، حياها ودعا لها قائلاً: طاب عيشك في صباحك، وسلمت من عوادي الزمن وكوارثه<sup>(3)</sup>.

وحذف حرف النداء من شدة فرحه بمعرفة ديار أم أوفى، وهذا الحذف يفيد العجلة، والإسراع، وأن المنادى قريب من المنادي سواء كان القرب حقيقياً أو لا.

وقوله: تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنٍ نَحْمَلَنَّ بِالْعَلْبَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْمِ<sup>(4)</sup>

حذف حرف النداء من قوله: "خليلي" منادى منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وحرف النداء "يا" محذوف<sup>(5)</sup>، فحذف حرف النداء من عجلته، ولهفته، وشدة وله بمن يحب، حتى تخيل أن المحال ممكناً؛ لأن أمره لخليله أن ينظرهن بعد مضي عشرين سنة محال.

❖ حذف جملة جواب الشرط: إذا تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل على الجواب،

وجب حذف

الجواب، نحو قولك: أنت ظالم إن فعلت، والتقدير: أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم، ويجوز حذفها إذا كان الجواب معلوماً، دون أن يكون الدليل جملة متقدمة لفظاً أو تقديراً<sup>(6)</sup>، أو إذا دل عليه دليل، أو فهم من المعنى<sup>(7)</sup>.

وقد ورد حذف جملة جواب الشرط وجوباً في المعلقة في قوله:

لِحَيِّ جِلَالٍ يَعْصِمُ النَّاسَ أَمْرُهُمْ إِذَا طَرَقَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمِ<sup>(1)</sup>

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص103.

(2) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 282/2.

(3) ينظر شرح القصائد المشهورات الموسوعة بالمعلقات، لأبي جعفر النحاس، ص112.

(4) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص103.

(5) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 284/2.

(6) ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، لظاهر سليمان حمودة، ص286.

(7) ينظر شرح جملة الزجاجي، لابن عصفور، 200/2، وشرح ابن عقيل، لابن عقيل، 20/4، 21، وجمع الهوامع، للسيوطي، 336/4.

"إذا" شرطية، على أحد الأوجه في إعرابها<sup>(2)</sup>، وفعلها "طرقت"، وجوابها محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا طرقت ... فهم يعصمون الناس، أي: بمنعوتهم<sup>(3)</sup>، وحذفت جملة الجواب؛ لأنه في الكلام المتقدم ما يدل عليها.

وحذفت جملة الجواب جوازا في المعلقة في قوله:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا يَنْلِنُهُ      لَوْ رَامَ أَنْ يَرْقَى السَّمَاءَ سُلِّمَ<sup>(4)</sup>

"لو" شرطية، وفعلها "رام"، وجوابها محذوف لدلالة الكلام عليه، إذ التقدير: ولو رام... لنالته المنايا<sup>(5)</sup>.

وحذف الجواب لوجود القرينة التي تدل عليه من السياق.

وقوله:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ      وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمَ<sup>(6)</sup>

"إن" شرطية وخالها فعل الشرط، وجوابه حذف لدلالة جواب مهما عليه<sup>(7)</sup>. وحذف الجواب للاستغناء عنه بالجواب المذكور، وليستقيم الوزن.

❖ وقد ورد حذف متعلق شبه الجملة في المعلقة كثيرا، وكان خبرا، وصفة، وحالا، وصلة

لموصول، فمنه قوله:

بِهَا الْعَيْنُ، وَالْأَرْأَمُ يَمْشِيَنَّ خِلْفَةً      وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضَنَّ مِنْ كُلِّ مَجْتَمَعٍ<sup>(8)</sup>

"بها" جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، والعين مبتدأ مؤخر<sup>(9)</sup>.

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 109.

(2) والوجه الآخر في إعرابها أنها ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بيعصم. ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 321/2.

(3) المصدر نفسه، 322/2.

(4) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 111.

(5) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 341/2.

(6) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 111.

(7) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 354/2.

(8) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 103.

(9) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 277/2.

وفي قوله:

دِيَارٌ لَهَا بِالرَّقْمَتَيْنِ كَأَنَّهَا مَرَاجِعٌ وَشِمٌّ فِي نَوَاشِرِ مِعْصَمٍ<sup>(1)</sup>

"لها" جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة ديار، و"بالرقمتين" جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة ثانية لديار<sup>(2)</sup>.

وفي قوله:

وَأَصْبَحَ يُحْدَى فِيهِمْ مِنْ تِلَادِكُمْ مَعَانِمٌ شَتَّى مِنْ إِفَالٍ مُزَمِّمٍ<sup>(3)</sup>

"من إفال" جاز أن يكون الجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من معانم، أو يكون متعلقان بمحذوف صفة ثانية لمعانم<sup>(4)</sup>.

وفي قوله:

فَلَا تَكْتُمَنَّ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ لِيَحْفَى وَمَهْمَا يُكْتِمُ اللَّهُ يَعْلَمُ<sup>(5)</sup>

"في صدوركم" جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول<sup>(6)</sup>.

المطلب الثاني: عارض الزيادة

الزيادة لغة: النمو، والزيادة خلاف النقصان<sup>(7)</sup>.

وفي الاصطلاح: هي أن ينضم ما عليه الشيء في نفسه، شيء آخر، والزائد في كلامهم لا بد أن يفيد فائدة معنوية أو لفظية وإلا كان عبثاً ولغواً<sup>(8)</sup>.

وفي المعجم المفصل، هي: وجود كلمة لا محل لها من الإعراب، بحيث إذا حذفت من الكلام لم يخل المعنى، وتسمى أيضاً الإلغاء، ولا يفهم من الزيادة أن الكلمة الزائدة لا معنى لها، إنما يؤتى بها لتقوية المعنى، أو تأكيده، أو تثبيته<sup>(1)</sup>.

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 102.

(2) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 275/2.

(3) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 106.

(4) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 275/2.

(5) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 28.

(6) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 312/2.

(7) ينظر لسان العرب، لابن منظور، مادة (زيد)، 198/3.

(8) الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ص 487.

ومن المصطلحات المرادفة للزيادة: اللغو،<sup>(2)</sup> والصلة،<sup>(3)</sup> والإيقام،<sup>(4)</sup> والحشو،<sup>(5)</sup> والمؤكد،<sup>(6)</sup> والفضل<sup>(7)</sup>.

والتأمل في هذه المعلقة، يلحظ عدم ورود الزيادة فيها إلا في الحروف فقط، دون الأفعال. والحروف التي زيدت في المعلقة هي: ( من، الباء، لا، اللام).

❖ زيادة "من": ذكر النحاة أن "من" لا تزداد إلا قبل الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، بشرط أن

تكون مسبوقه

بنفي، أو نهي، أو استفهام ب"هل"، وأن يكون مجرورها نكرة، وتكون زائدة للتأكيد<sup>(8)</sup>. خلافا للأخفش (ت215هـ)<sup>(9)</sup>، وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط أن يكون مجرورها نكرة<sup>(10)</sup>. وتأتي "من" زائدة لمعنيين: التنصيص على العموم، نحو: "ما جاءني من رجل"، فإنه قبل: دخول "من" يحتمل نفي الجنس، ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن تقول "بل رجلا" ويمتنع ذلك بعد دخول "من"، وتوكيد العموم، نحو: ما جاءني من أحد أو من ديار، فإن أحدا وديارا صيغتا عموم<sup>(11)</sup>. وقد زيدت في المعلقة مع المفعول به في قوله:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنِ  
تَحْمَلْنَ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْئِمِ<sup>(12)</sup>

- 
- (1) المعجم المفصل في النحو العربي، لعزيزة فوال بابتي، 542/1.
  - (2) ينظر الكتاب، لسبويه، 391/2، ومعاني القرآن، للفراء، 179/1، والأصول في النحو، لابن السراج، 85/1، ومعاني القرآن، للزجاج، 38/1، 75، و137/2. وحروف المعاني، للزجاجي، ص20.
  - (3) ينظر معاني القرآن، للفراء، 8/1 وإعراب القراءات السبع، لابن خالويه، 68/2 وشرح المفصل، لابن يعيش، 64/5.
  - (4) ينظر الكتاب، لسبويه، 161/1، ومعاني القرآن، للفراء، 73/1.
  - (5) ينظر معاني القرآن، للفراء، 58/1 وحروف المعاني، للزجاجي، ص31 وشرح المفصل، لابن يعيش، 6/5.
  - (6) ينظر معاني القرآن، للزجاج، 375/2، 454.
  - (7) ينظر الكتاب، لسبويه، 223/2، والصاحبي في الفقه، لابن فارس، ص193.
  - (8) ينظر الكتاب، لسبويه، 225/4، وشرح المفصل، لابن يعيش، 77/5، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 484/1، 487.
  - (9) ينظر معاني القرآن، للأخفش، 272/2.
  - (10) ينظر شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 485/1.
  - (11) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 692/1، 693.
  - (12) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص103.

"من طعائن" من حرف جر زائد، وطفائف مفعول به لتري، منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد<sup>(1)</sup>؛ وإنما زيدت من مع المفعول لتأكيد، فهو يقول لخليله انظر هل ترى بالأرض العالية من فوق الماء نساء في هودج على الإبل، وهذا من فرط وله بمن يجب حتى ظن أن المحال ممكناً.

وزيدت مع ما أصله مبتدأ - اسم تكن - في المعلقة في قوله:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ<sup>(2)</sup>

"ومهما تكن عند امرئ من خليقة" "تكن" فعل الشرط، و"عند" ظرف متعلق بمحذوف خبر "تكن" مقدم على اسمها، "من" حرف جر زائد، و"خليقة" اسم "تكن" مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد<sup>(3)</sup>. زيدت "من" هنا لتأكيد العموم، أي أي أن كل خلق من أخلاق الناس، وكل سجية من سجايها مهما حاول إخفاءها فلا بد أن تظهر في بعض أعماله.

وزيدت كذلك في المعلقة مع تمييز "كم" في قوله:

جَعَلَنَّ الْقَنَانَ عَنِّ بِمِيزٍ وَخَزَنَهُ وَكَمَّ بِالْقَنَانَ مِنْ مِحْلٍ وَمُحْرَمٍ<sup>(4)</sup>

"كم بالقنن من محل" كم اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والقنن جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر المبتدأ، و"من" حرف جر زائد، و"محل" تمييز "كم" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد<sup>(5)</sup>.

وقوله:

وَكَائِنْ \* تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجَبٍ زِيَادَتَهُ، أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ<sup>(6)</sup>

(1) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 284/2.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 111.

(3) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 355/2.

(4) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 103.

(5) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 286/2.

\* بمعنى (كم).

(6) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 111.

ف "من صامت" من حرف جر زائد، صامت تمييز كم منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد<sup>(1)</sup>.

❖ زيادة الباء: ذكر النحاة أنها تزداد قياساً في خبر "ليس" و "ما"، نحو قوله تعالى ﴿ (2) ، وقوله تعالى: (3) ، لتأكيد النفي عند الكوفيين<sup>(4)</sup>. وعند البصريين لدفع توهم أن الكلام موجب، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام، فيتوهمه موجباً، فلما جيء بالباء ارتفع التوهم. وتزداد الباء بقله في خبر ( لا ) النافية العاملة عمل ليس<sup>(5)</sup>، نحو قول الشاعر:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى لَيْسَ (5) ، نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

الشاهد في قوله: لا ذو شفاعاة بمعن حيث جاءت لا بمعنى ليس، ودخلت الباء في خبرها.

وعند ابن عصفور (ت669هـ) تزداد ضرورة، أو شذوذاً، فلا يقاس عليه<sup>(7)</sup>.

وقد زيدت في خبر ليس في المعلقة في قوله: تُعَفَّى الكُلُومُ بِالْمُئِنَّ فَأَصْبَحَتْ يُنَجِّمُهَا مَنْ لَيْسَ فِيهَا بِمُجْرِمٍ (8) "من ليس بمجرم" الباء حرف جر زائد، ومجرم خبر ليس، مجرور لفظاً منصوب محلاً<sup>(9)</sup>. وزيدت الباء هنا؛ لتأكيد النفي، أي: أن من يدفع الأموال الكثيرة لتلتمم الجراح، ليس بمجرم، وبعيد كل البعد عن الإثم والجنابة.

وزيدت مع خبر "ما" العاملة عمل ليس في المعلقة في قوله:

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَدُقْتُمْ (10) وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ (10)

(1) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 358/2.

(2) الأعراف (172).

(3) الشعراء (114).

(4) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش، 479/4، 78 /5، 79.

(5) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، للأشموني، 388/1، شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، 21/2.

(6) البيت لسواد بن قارب، في الجنى الداني في حروف المعاني، للمراذى، ص 54، وشرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، 21/2.

(7) ينظر ضرائر الشعر، لابن عصفور، ص 50.

(8) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 106.

(9) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 308/2.

(10) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 107.

قوله "بالحديث" الباء حرف جر زائد، والحديث خبر "ما" مجرور لفظاً منصوب محلاً<sup>(1)</sup>. وإنما زيدت لتأكيد النفي، فأراد التأكيد بأن الحرب ما عرفتم وجررتهم وذقتهم مراتها، ونفى أن يكون هذا مجرد حديث أو ظن، إنما هو الواقع والحقيقة.

وزيدت مع خبر "لا" العاملة عمل ليس في المعلقة في قوله:

كِرَامٍ فَلَا دُوَّ الصِّغْنِ يُدْرِكُ تَبَلَّهُ      وَلَا الْجَارِمُ الْجَانِي عَلَيْهِمْ بِمُسْلَمٍ<sup>(2)</sup>

قوله "بمسلم" الباء حرف جر زائد، ومسلم خبر لا الحجازية منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد<sup>(3)</sup>. وزيدت الباء هنا لتأكيد النفي.

❖ زيادة "لا": تزداد "لا" في الكلام لتقويته وتوكيده في مواضع عدة منها: بعد الواو العاطفة بعد نفي لتأكيده أو بعد نهي<sup>(4)</sup>، فهي ترفع احتمال أحد المجهين دون الآخر، في مثل قولهم: ما جاءني زيد ولا عمرو<sup>(5)</sup>، فقد جمعت (لا) بين الثاني والأول في نفي المجيء وحققت المعنى وأكدت، أي نفت أن يكونا قد اجتمعا في المجيء<sup>(6)</sup>.

وقد زيدت في المعلقة ثلاث مرات، في قوله:

وَلَا شَارَكْتُ فِي الْمَوْتِ فِي دَمِ نَوْفَلٍ      وَلَا وَهَبٍ مِنْهَا وَلَا ابْنَ الْمُحَرَّمِ<sup>(7)</sup>

لازائدة في "ولا شاركت، ولا وهب، ولا ابن المحرم"<sup>(8)</sup>؛ وذلك لتحقيق المنفي وتقويته وتأكيده، وتأكيده، فقد أقسم في البيت الذي قبله أن رماحهم لم تجن عليهم دماء هؤلاء، أي: لم يسفكوها، ولم يشاركوا قاتليهم في سفك دمائهم، فأكد هنا بـ"لا" رفع احتمال مشاركة رماحهم قاتليهم في سفك الدماء.

❖ زيادة اللام: زيدت اللام في المعلقة، في قوله:

(1) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 315/2.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 110.

(3) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 323/2.

(4) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد المالقي، ص 273، والجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ص 301.

(5) ينظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، 444/4.

(6) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش، 76/5.

(7) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 109.

(8) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 334/2، 335.

سَمِئْتُ تكاليفَ الحياةِ ومن يَعِشْ ثمانينَ عاماً لا أباً لكَ يَسَامُ<sup>(1)</sup>  
 "لا أباً لك" جاز أن تكون اللام في لك زائدة<sup>(2)</sup>، وإنما زيدت مراعاة لعمل "لا"؛ لأنها لا  
 تعمل إلا في النكرات، وتبتث الألف مراعاة للإضافة<sup>(3)</sup>.

المبحث الثاني: عارض التقديم والتأخير ( الرتبة ) والفصل والاعتراض  
 المطلوب الأول: عارض التقديم والتأخير

التقديم والتأخير من الموضوعات التي نالت حظاً وافراً من الحديث سواء من قبل النحويين أو  
 البلاغيين وله فوائد عدة تعبر عن مدى سعي العربية إلى تحصيل جمال التعبير والصيغة قبل كل شيء،  
 ولو كان ذلك على حساب الترتيب الذي وضعه الأولون لتراكيبيهم، يقول عبد القاهر الجرجاني  
 (ت471هـ) متحدثاً عن فائدته: "هذا باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا  
 يزال يفتر لك عن بديعةٍ، ويفضي بك إلى لطيفةٍ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك  
 موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى  
 مكان"<sup>(4)</sup>.

وعند الحديث عن التقديم والتأخير نكون بصدد الحديث عن ترتيب عناصر الجملة العربية.  
 التقديم لغة: القَدَمُ والقُدْمة: السابقة في الأمر، وقَدَمٌ واستقدم: تقدّم، يقال: قَدَمَ فلان فلانا  
 تقدّمه، وقَدَمَ بين يديه أي: تقدّم<sup>(5)</sup>. والمقدّم نقيض المؤخّر<sup>(6)</sup>.  
 التأخير لغة: التأخّر ضد التقدّم، وأخّرته فتأخّر واستأخّر كتأخّر، المؤخّر، ومؤخّر كل شيء  
 بالتشديد خلاف مقدمه<sup>(7)</sup>.

فالتقديم والتأخير في اللغة متناقضان، حيث يُعنى الأول بوضع الشيء أمام غيره، وقد كان  
 خلفه، والثاني يُعنى بوضع الشيء خلف غيره وقد كان أمامه.

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص110.

(2) وجاز أن يكون الجار والمجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر لا، كما جاز أن يكون متعلقان بمحذوف صفة (أباً). ينظر  
 فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 2/350.

(3) المصدر نفسه.

(4) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ص106.

(5) ينظر لسان العرب، لابن منظور، مادة ( قدم )، 12/465-467.

(6) ينظر الصحاح، للجوهري، مادة ( قدم )، 5/382.

(7) ينظر لسان العرب، لابن منظور، مادة ( أخر )، 4/12.

وبنفس المعنى انتقل من الوضع اللغوي إلى الدلالة الاصطلاحية، إذ من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في المعنى مقدم، وذلك يجعل اللفظ في رتبة قبل رتبته الأصلية، أو بعدها لعارض اختصاص، أو أهمية، أو ضرورة، أو غير ذلك<sup>(1)</sup>.  
يقول سيبويه (ت180هـ): "كأنهم إنما يقدمون الذي ببيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهتماهم ويعنياهم"<sup>(2)</sup>.

وجاء في المعجم المصطلحات النحوية والصرفية أنه: حالة من التغيير تطرأ على جزء من أجزاء الجملة، وتوجب وضعه في موضع لم يكن له في الأصل<sup>(3)</sup>.

أولاً: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

ورد في المعلقة تقديم الخبر، وتقديم خبر كان.

❖ تقديم الخبر على المبتدأ: الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، ولكن هناك مواضع معينة

يقدم فيها الخبر وجوباً أو جوازاً؛ وذلك لأغراض مختلفة. وقد ورد حذفه في المعلقة جوازاً.

ذكر النحاة جواز تقديم الخبر إذا كان المبتدأ معرفة، والخبر شبه جملة، وقد أمن اللبس، نحو: في

الدار زيد<sup>(4)</sup>.

ورد حذفه في قوله:

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِينَ خِلْفَةً وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ<sup>(5)</sup>

"بها" جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم على أحد الأوجه في إعرابها<sup>(6)</sup>، والعين مبتدأ

مؤخر<sup>(7)</sup>، وإنما هو جائز التقديم؛ لأن المبتدأ معرفة، ولكنه قدم الخبر؛ ليسترعي انتباه القارئ ويدركه بتلك الديار قبل بيانه لما فيها من بقر وضباء.

(1) ينظر الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ص258-260.

(2) الكتاب، لسيبويه، 34/1.

(3) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير البلدي، ص9.

(4) ينظر شرح ابن عقيل، لابن عقيل، 106/1، وشرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، 599/1.

(5) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص103.

(6) ويجوز أن تكون الجملة الفعلية ( يمشين ) خبر المبتدأ. ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 277/2.

(7) المصدر نفسه، 276/2.

وقوله:

وَوَزَّكْنَ فِي السُّوبَانِ يَعْطُونَ مَتْنَهُ عَلَيْهِنَّ دُلُّ النَّاعِمِ الْمَتَّعِمِ<sup>(1)</sup>  
 "عليهن" جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، ودل الناعم مبتدأ مؤخر<sup>(2)</sup>. قدم الخبر  
 للفت انتباه القارئ لحال هؤلاء النسوة، فعليهن دلال الإنسان الطيب العيش الذي يتكلف ذلك.

وفي قوله:

لِسَانُ الْقَتَى نِصْفٌ، وَنِصْفٌ فُؤَادُهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا صُورَةُ اللَّحْمِ وَالِدَمِ<sup>(3)</sup>  
 فـ "نصف" خبر مقدم، وفؤاده مبتدأ مؤخر<sup>(4)</sup>، وقد أسهم هذا التقديم في استقامة الوزن.  
 وقوله:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانَةَ الدَّرَاجِ فَلِئْسَ<sup>(5)</sup>  
 فـ "أمن أم" جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، ودمنة مبتدأ مؤخر<sup>(6)</sup>. وإنما كان جائز  
 جائز التقديم، وإن كان الخبر شبه جملة، والمبتدأ نكرة؛ لأن المبتدأ وُصِفَ بالجملة بعده<sup>(7)</sup>. وفي هذا  
 التقديم إظهار لاهتمامه بامرأته فذكرها أولاً قبل ذكره لمكانها.  
 وفي قوله:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي الْبَنَانِ مُقَاذِفٍ لَهُ لَبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمْ<sup>(8)</sup>  
 فـ "له" جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، ولبد مبتدأ مؤخر<sup>(9)</sup>، وهذا التقديم جائز؛  
 لأنه جاز في الجملة بعده أن تكون صفة للمبتدأ<sup>(10)</sup>. وفي ذكره لفت انتباه القارئ لهذا الجيش قبل ذكر  
 صفاته.

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 104.

(2) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 289/2.

(3) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 112.

(4) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 359/2.

(5) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 102.

(6) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 273/2.

(7) المصدر نفسه.

(8) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 108.

(9) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 332/2.

(10) المصدر نفسه.

❖ تقديم خبر كان: يجب تقديم الخبر على الفعل الناسخ واسمه إذا كان له الصدارة في

الكلام كاسم

الشرط أو الاستفهام<sup>(1)</sup>، نحو قولك: أين كان زيد؟.

ورد تقديمه في المعلقة في قوله:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ حَاَهَا تَحْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ<sup>(2)</sup>

"مههما" اسم شرط جازم خبر تكن مقدم، على أحد الأوجه في إعرابه<sup>(3)</sup>، وهذا التقديم واجب؛ لأن أسماء الشرط لها الصدارة في الكلام فلا يجوز تأخيرها.

ثانياً: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل، ثم يليه الفاعل، ثم المفعول إذا كان متعدياً، ثم الفضلات، ولكن قد يتقدم أحد هذه العناصر على الآخر لغرض بلاغي أو لغرض يتعلق بالمعنى. ومما ورد تقديمه في المعلقة الآتي:

❖ تقديم المفعول: ورد تقديمه في المعلقة في مواضع على الفعل، كما ورد تقدمه على الفاعل.

■ تقديمه على الفاعل: يجب تقديم المفعول على الفاعل، إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>(4)</sup>.

وقد ورد تقديمه على الفاعل في قوله:

لِحَيِّ جِلَالٍ يَعِصُمُ النَّاسَ أَمْرُهُمْ إِذَا طَرَقَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمِ<sup>(5)</sup>

"يعصم" فعل، و"الناس" مفعول به قدم على الفاعل "أمرهم"<sup>(6)</sup>، وهو واجب التقديم؛ لأن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول، وقدم ليستقيم الوزن، وليظهر الاهتمام بالمفعول به.

(1) ينظر ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، 1169/3، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، لعبد الرحمن الميداني، 359/1.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 111.

(3) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 355/2.

(4) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ص 203.

(5) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 109.

(6) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 321/2.

■ تقديمه على الفعل: يجب تقديم المفعول على الفعل إذا تضمن شرطاً، نحو: من تكرم أكرمه<sup>(1)</sup>.

وقد ورد تقديمه وجوباً في المعلقة في قوله:

رَأَيْتَ الْمَنَائِيَا حَبِطَ عَشْوَاءَ مَنْ تُصِيبُ تُمْتُهُ، وَمَنْ تُحْطِيءُ يُعَمَّرَ فِيهِمْ<sup>(2)</sup>

جاز في<sup>(3)</sup> "من" أن تكون اسم شرط جازماً مبنياً على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لفعل الشرط، (تصب)<sup>(4)</sup>، وقدم المفعول هنا لبيان حالهم، بين أن الموت يخبط خبط الناقة التي لا تبصر، فيأخذ الناس على غير نسق وترتيب. وقد يتقدم جوازاً لا وجوباً، نحو قوله:

يَمِينًا لِنَعَمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ خَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ<sup>(5)</sup>

جملة لنعم السيدان مفعول به ثان\* لوجدتما<sup>(6)</sup>، وإنما قدمه للاهتمام بهما وتخصيصهما بالمدح، كما أن في تقديمه دلالة على عظم العمل الذي قاما به.

وقد ورد في المعلقة تقديم المفعول المطلق على فعله، في قوله:

فَلَا تَكْتُمَنَّ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ لِيُخْفِيَ وَمَهْمَا يُكْنِمُ اللَّهُ يَعْلَمُ<sup>(7)</sup>

ف "مهما" اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق لفعل الشرط بعده، تقديره: أي كتمان كثيراً أو قليلاً يعلمه الله تعالى<sup>(8)</sup>، وهنا يجب تقديمه؛ لأنه اسم شرط، وله الصدارة في الكلام. وفي هذا تنبيه للسامع لما سيأتي من حديث بعدها. ثالثاً: تقديم المتعلق: ورد تقديم المتعلق في المعلقة في عدة مواضع منها: ما كان في الجملة الاسمية، وذلك في قوله:

(1) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ص203، وهمع الهوامع، للسيوطي، 10/3.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص110.

(3) وجاز أن تعرب مبتدأ، والمفعول به محذوف. ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 352/2.

(4) المصدر نفسه.

(5) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص105.

\* بحسب الأصل، وإلا فهو مفعول به؛ لأن المفعول الأول أصبح نائب فاعل.

(6) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 300/2.

(7) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص28.

(8) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 312/2.

تُعْفَى الكَلُومُ بِالْمُئِنَّ فَأَصْبَحَتْ يُنَجِّمُهَا مَنْ لَيْسَ فِيهَا بِمُجْرِمٍ<sup>(1)</sup>

"فيها" جار ومجرور متعلق بخبر ليس "مجرم"<sup>(2)</sup>، قدم المتعلق هنا ليستقيم وزن القصيدة. أما باقي المواضع فكان المتعلق مقدم على الفعل في الجملة الفعلية، وذلك في عدة مواضع منها:

مَتَى تَبَعْتُوْهَا تَبَعْتُوْهَا ذَمِيمَةً وَتَضَّرَ إِذَا ضَرَّتْ تَمُوهَا فَتَضَّرُمُ<sup>(3)</sup>

"متى" اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل بعده (تبعثوها)<sup>(4)</sup>، وإنما قدم اسم الشرط وجوبا؛ لأن له الصدارة في الكلام فلا يجوز تأخيره. وقوله:

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي عَدِ عَمِي<sup>(5)</sup>

فـ "عن علم" جار ومجرور متعلقان بعم بعده<sup>(6)</sup>، فقدم المتعلق على الفعل؛ للفت الانتباه إليه، وهو محط الحديث، ولاستقامة الوزن. وقوله:

وَإِنَّ سَفَاهَةَ الشَّيْخِ لَا حِلْمَ بَعْدَهُ وَإِنَّ الْفَتَى بَعْدَ السَّفَاهَةِ يَحْلُمُ<sup>(7)</sup>

"بعد" ظرف زمان متعلق بالفعل بعده "يحلم"<sup>(8)</sup>، قدم المتعلق؛ لأن السفاهة هي محط الحديث، وليستقيم الوزن.

المطلب الثاني: عارض الفصل والاعتراض

الفصل لغة: الْفَصْلُ بَوْنٌ مَا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَالْفَصْلُ الْحَاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَصَلَ بَيْنَهُمَا يَفْصِلُ فَصْلًا فَانْفَصَلَ، وَفَصَلَتِ الشَّيْءُ فَانْفَصَلَ، أَي: قَطَعْتَهُ فَانْقَطَعَ<sup>(9)</sup>.

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 106.

(2) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 308/2.

(3) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 107.

(4) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 315/2.

(5) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 110.

(6) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 356/2.

(7) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 112.

(8) ينظر فتح الكبير المتعال، لمحمد علي طه الدرة، 361/2.

(9) ينظر لسان العرب، لابن منظور، مادة (فصل)، 521/11.

الاعتراض لغة: عَرَضَ الشيءَ يَعْرِضُ واعترض انتصب وَمَنَعَ وصار عارضاً كالحشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تَمَنَعُ السالكون سُلوكَها، ويقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه<sup>(1)</sup>.  
فهناك علاقة بين المصطلحين من الناحية اللغوية، حيث إن كلا منهما يفصل، أو يحجز بين شيئين، أي: يكون حائلاً دون اتصالهما.

وفي الاصطلاح: هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو كلامين متصلين معنى، بشيء يتم الغرض بدونه، ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلاً بين الكلام والكلامين؛ لنكتة<sup>(2)</sup>. أو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة، أو أكثر لا محل لها من الإعراب<sup>(3)</sup>. وفائدتها تأكيد وتسديد الكلام الذي اعترضت بين أجزائه<sup>(4)</sup>.

فالاعتراض يكون بجملة مستقلة بالإفادة، ولا يكون لها محل من الإعراب<sup>(5)</sup>، وشرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة، بحيث تكون كالتأكيد، أو التنبيه على حال من أحوالها، وألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة، وألا يكون الفصل بما إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها<sup>(6)</sup>، أي: لا تقع إلا بين متلازمين<sup>(7)</sup>. أما  
الفصل فقد يكون بالقسم، أو الجار والمجرور، أو الظرف<sup>(8)</sup>، أي: يكون العنصر الفاصل غير مستقل بالإفادة<sup>(9)</sup>.

❖ الفصل بين كم ومميزها: ورد الفصل بين كم ومميزها في قوله:

جَعَلَنَّ الْقَنَانَ عَن يَمِينٍ وَحَزَنَهُ وَكَمَ بِالْقَنَانَ مِنْ مُحَلٍّ وَمُحْرَمٍ<sup>(10)</sup>

(1) المصدر نفسه، مادة (عرض)، 165/7.

(2) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، 56/3.

(3) الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ص 145.

(4) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 823/2، وهمع الهوامع، للسيوطي، 51/4.

(5) المصادر نفسها.

(6) ينظر همع الهوامع، للسيوطي، 51/4.

(7) ليس المراد هنا المسند والمسند إليه فقط، بل جميع ما يتعلق به من الفضلات، والتوابع سواء أكانا مفردين أم جملتين متصلتين معنى؛ وذلك لإفادة الكلام تقوية أو إيضاحاً وبياناً لنكتة سوى دفع الإيهام. ينظر الخصائص، لابن جني، 407/1 وما بعدها، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 823/2.

(8) نجد هذا منثوراً في مواضع النحو المختلفة.

(9) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 823/2، وهمع الهوامع، للسيوطي، 51/4.

(10) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 103.

حيث فصل بين "كم" ومميزها بحرف الجر الزائد<sup>(1)</sup>، جاء بـ"من" هنا لبيان أنه كم بالقنان من عدو يستحيل دمنا، وكم من صديق يرعى حرمتنا<sup>(2)</sup>، وهذا على التكثير، وهو جائز للضرورة الشعرية.

❖ الاعتراض: ذكر النحاة مواضع الجملة المعترضة، منها:

■ الاعتراض بين الفعل ومتعلقه<sup>(3)</sup>: ورد الاعتراض بين الفعل ومتعلقه في قوله:

فَشَدَّ وَلَمْ يُفْزِعْ بِيوتاً كَثِيرَةً لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ فَشَعَمٍ<sup>(4)</sup>

على رواية "ولم يفزع بيوت" <sup>(5)</sup> برفع بيوت، تكون جملة "ولم يفزع بيوت" معترضة- على أحد الوجهين<sup>(6)</sup> - بين الفعل "شد" ومتعلقه "لدى"<sup>(7)</sup>، وجاء بالاعتراض هنا للتنبيه على أن حصينا قد قتل قتل الرجل دون أن تعلم بيوت كثيرة بذلك، ولم يفزع العامة بطلب واحد، وإنما قصد لثأره.

■ الاعتراض بين فعل الشرط وجوابه<sup>(8)</sup>:

ورد الاعتراض في قوله:

سَعِمْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَا لَكَ يَسَامٍ<sup>(9)</sup>

جملة "لا أباك" جملة معترضة بين فعل الشرط وجوابه، والغرض من ذلك التزيين والتحسين<sup>(10)</sup>، والتنبيه على أن الملل والسأم موجود لا محال عندما يعمر الإنسان طويلاً. وقوله:

ومهما تُكُنْ عند امرئٍ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تُعَلِّمُ<sup>(11)</sup>

(1) ينظر فتح الكبير المتعال، محمد علي طه الدرة، 286/2.

(2) ينظر شرح القصائد العشر، للتبريزي، ص 100.

(3) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 827/2، وجمع الهوامع، للسيوطي، 53/4.

(4) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 108.

(5) رواية الشنتمري، المصدر نفسه.

(6) ويجوز ان تكون حالا، ينظر فتح الكبير المتعال، محمد علي طه الدرة، 330/2.

(7) المصدر نفسه.

(8) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 823/2، 824، وجمع الهوامع، للسيوطي، 53/4.

(9) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 110.

(10) ينظر فتح الكبير المتعال، محمد علي طه الدرة، 350/2.

(11) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص 111.

جملة "وإن خالها" معترضة بين فعل الشرط "مهما" وجوابها "تعلم"<sup>(1)</sup>، وجيء بالجملة المعترضة؛ للتأكيد على أن الإنسان وإن أخفى طبعه على الناس، فلا بد أن يظهر في عمل من أعماله.

■ الاعتراض بين جملتين مستقلتين بينهما تلازم<sup>(2)</sup>: وذلك في قوله:

فَأَصْبَحْتُهَا مِنْهَا عَلَى حَيْرٍ مَوْطِنٍ      بَعِيدَيْنِ فِيهَا مِنْ عُقُوقٍ وَمَأْتَمٍ  
عَظِيمَيْنِ فِي عُليا مَعَدِّ هُدَيْتِهَا      وَمَنْ يَسْتَبِحُ كَنْزًا مِنَ الْمَجْدِ يَعْظُمُ<sup>(3)</sup>

جاءت جملة "هديتها" معترضة بين جملة (فأصبحتما...عظيمين)<sup>(4)</sup> في عليا معدّ (جملة (ومن (ومن يستبح كنزاً...))، المراد منها الدعاء<sup>(5)</sup> للسيد في سياق مدحه لهما، بأههما صاراً حال عظمتها عظمتها في مرتبة عليا من شرف معد وحسبهما لسعيهما للصالح، ثم دعا لهما بالهداية والصالح، ثم عاد ليتابع حديثه، فقال: ومن وجد كنزاً من المجد مباحاً واستأصله عظم أمره أو عظم فيما بين الكرام<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر فتح الكبير المتعال، محمد علي طه الدرة، 354/2.

(2) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 834/2، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، ص70.

(3) ديوان زهير بن أبي سلمى، لعلي حسن فاعور، ص106.

(4) "عظيمين" خبر بعد خبر لأصبح. ينظر فتح الكبير المتعال، محمد علي طه الدرة، 305/2.

(5) المصدر نفسه، 306/2.

(6) ينظر شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لأبي جعفر النحاس، ص117.

## الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة الموسومة بـ "من عوارض التركيب في معلقة زهير بن أبي سلمى" يمكن استنتاج الآتي:

❖ صبَّ زهير كثيرًا من عوارض التركيب في معلقته، وذلك لأغراض بلاغية يدركها جيدًا علماء البلاغة، وقد ضاق البحث عن ذكرها جميعا، فجاء الحذف والزيادة والتقديم والتأخير، والفصل والاعتراض، ليظهر معاني قيمًا جمالية.

❖ تفاوتت عوارض التركيب في المعلقة بين القلة والكثرة، فأكثرها عارض الحذف، ويليه عارض التقديم والتأخير، ويليه عارض الزيادة، ثم عارض الفصل والاعتراض.

❖ كان عارض الحذف الأكثر في المعلقة؛ لمراعاة وزن القصيدة، وفيه إيجاز واختصار، وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل، إضافة إلى إثارة عنصر التشويق للبحث والتفكير لمعرفة المزيد.

❖ تنوع الأغراض البلاغية لهذه العوارض في المعلقة، فنجد أن:

● من دواعي الحذف: الإيجاز والاختصار، وكثرة الاستعمال، وتكثير المعنى، والتعظيم، ولفت الانتباه لأمر معين والتنبيه عليه وتعجيل الفائدة، والاستقامة الوزن.

● ومن دواعي الزيادة: تأكيد المعنى وتقويته، وتأكيد العموم، ورفع احتمال أمر معين.

● ومن دواعي التقديم والتأخير: الاهتمام والعناية بالشيء، والتنبيه على أمر معين، والاختصاص، والصدارة في الكلام، ومراعاة وزن القصيدة، وإفادة القصر، ولفت الانتباه لأمر معين.

● و من دواعي الفصل والاعتراض: تأكيد المعنى وتقويته، والنفي، والتنبيه.

❖ إن عوارض التركيب التي جاءت في القصيدة لم تُحَلَّ بصحة الجملة أو القواعد النحوية

فيها، وإنما جاءت هذه العوارض من باب التنويع الأسلوبي.

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- 1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت 745هـ، تح: رجب عثمان مُجّد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.
- 2- الأصول في النحو، لأبي بكر مُجّد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت 316هـ، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، 1420هـ-1999م.
- 3- الأصول، دراسة أيبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب نحو فقه بلاغة، لتمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بلا طبعة، 1982م.
- 4- إعراب الجمل وأشبهه الجمل، لفخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، الطبعة الخامسة، 1409هـ - 1989م.
- 5- إعراب القراءات السبع، لابن خالويه، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، المدني، مصر، الطبعة الثالثة، 1413هـ - 1992م.
- 6- الأغاني، لأبي فرج الأصفهاني، مركز تحقيق التراث، بلا طبعة، 1992م.
- 7- الإيضاح، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، ت 377هـ، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1416هـ-1996م.
- 8- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين مُجّد بن عبد الله الزركشي، تح: مُجّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، بلا سنة طبع.
- 9- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق - الدار الشامية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1431هـ-2010م.
- 10- بناء الجملة العربية، لمحمد عبد اللطيف حماسة، دار غريب القاهرة، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 11- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح: حسن هندراوي، كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.
- 12- التعريفات، للسيد الشريف أبي الحسن علي بن مُجّد بن علي الحسيني الرجاني الحنفي، ت 816هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 2009م.

- 13- تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، بلا طبعة، 1965م.
- 14- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، لفاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1427هـ- 2007م.
- 15- الجملة الوصفية في النحو العربي، لشعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، بلا طبعة، 2004م.
- 16- الجملة الوصفية في النحو العربي، لليث أسعد عبد الحميد، دار الضياء، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
- 17- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوه، ومُجَدِّ نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ- 1992م.
- 18- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، ت 761هـ، دار السلام، الطبعة الثانية، 1426هـ - 2005م.
- 19- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للبعيثي، دار الفكر، بيروت - لبنان، بلا طبعة، 1424هـ- 2003م.
- 20- حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: على توفيق العمدة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.
- 21- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت 392هـ ، تح : الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 22- دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن مُجَدِّ الجرجاني النحوي، ت 474هـ، علق عليه أبو فهد محمود مُجَدِّ شاکر، دار المدني، جدة، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 23- ديوان امرئ القيس، تح: مُجَدِّ أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة، بلا سنة نشر.
- 24- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له، علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
- 25- ديوان شعر ذي الرُّمَّة، راجعه و قدم له وأتم شرحه وتعليقاته، زهير فتح الله، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.
- 26- ديون كعب بن زهير، حققه وشرحه وقد له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، بلا طبعة، 1417هـ- 1997م.

- 27- الرد على النحاة، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محم بن مضاء اللخمي القرطبي، ت 592هـ، تح: مُجَّد حسن مُجَّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2007م.
- 28- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور الملقبي، ت 702، تح: أحمد مُجَّد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 29- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبي عبدالله القزويني، تعليق: مُجَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بلا طبعة، وبلا سنة طبع.
- 30- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 31- شرح التسهيل، لجمال الدين مُجَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الحيايبي الأندلسي، ت 672 هـ، تح: مُجَّد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
- 32- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو، لخالد عبد الله الأزهرى، المكتبة التوفيقية، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 33- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، 597-669هـ، تح: صاحب أبو جناح، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 34- شرح القوائد العشر، ليحيى بن الخطيب التبريزي، مؤسسة المعارف، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.
- 35- شرح القوائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لابن النحاس أبي جعفر أحمد بن مُجَّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، ت 338هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 36- شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي مُجَّد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت 761 هـ، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، بلا طبعة، 1421هـ - 2000م.
- 37- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لخالد الأزهرى، تح: مُجَّد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 38- شرح المعلقات السبع، تح: لبدر الدين حاضري، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1419هـ - 1998م.

- 39- شرح المعلقات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الرُّوزني، ت486هـ، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1425هـ - 2004م.
- 40- شرح المفصل للزمخشري، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، ت642هـ، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
- 41- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي، ت686هـ، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 42- الصحاحي في فقهه، لابن فارس، تح: أحمد صقر، القاهرة، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 43- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، ت393هـ، تح: إميل بديع يعقوب ومُجد نبيل طريفني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
- 44- ضرائر الشعر، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن مُجد الحضرمي الأشبيلي المعروف بابن عصفور، ت663هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
- 45- طبقات الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، ت231هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الثانية، 1408هـ - 1988م.
- 46- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، بلا طبعة، 1998م.
- 47- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 48- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، لمحمد علي طه الدرة، مكتبة السوادى جدة، الطبعة الثانية، 1409هـ - 1989م.
- 49- في النحو العربي قواعد وتطبيق، لمهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م.
- 50- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت180هـ، تح: عبد السلام مُجد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1425هـ - 2004م.
- 51- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسني الكفوي، تح: عدنان درويش ومُجد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، بلا طبعة، 1419هـ - 1998م.

- 52- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين مُجَدِّد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1374هـ-1955م.
- 53- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت 392هـ، تح: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1985م.
- 54- المحتسب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، إحياء التراث العربي، بلا طبعة، 1389هـ - 1969م.
- 55- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الهلال، بيروت- لبنان، بلا طبعة، 1988م.
- 56- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، ت 377هـ، تح: مُجَدِّد الشاطر أحمد مُجَدِّد أحمد، المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1982م.
- 57- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت 207هـ، تح: أحمد يوسف نجاتي مُجَدِّد علي النجار، دار السرور، بلا طبعة، 1955م.
- 58- معاني القرآن، للأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المشاجعي، تح: عبد الأمير مُجَدِّد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.
- 59- معاني القرآن، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري، ت 311هـ، تح: عبد الجليل شلبي، صيدا المكتبة العصرية، بيروت، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 60- معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي، لعفيف عبد الرحمن، دار المناهل، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ-1996م.
- 61- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، الطبعة الثالثة، 1409هـ - 1988م.
- 62- المعجم المفصل في النحو العربي، لعزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.
- 63- المعجم الوسيط، قام بإخراجه، إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وآخرون، المكتبة الإسلامية، استانبول- تركيا، بلا طبعة، بلا سنة طبع.
- 64- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، العراق، بلا طبعة، 1982م.

- 65- المقتضب، لأبي العباس مُجَّد بن يزيد المبرد، ت285هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م.
- 66- من أسرار اللغة العربية، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، بلا سنة طبع.
- 67- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة عشر، بلا سنة طبع.
- 68- نظرات في الجملة العربية، لكريم حسين ناصح الخالدي، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2005م.
- 69- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، ت911هـ، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، بلا طبعة، 1421هـ - 2001م.